AL-MU'TAMAR AL-IQTISADI AL-SANAWI AL-AWWAL AL-MUN'AQID HC415.29.M872 1999

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

الجمهورية اللبنانية

وزارة التصميم العام

المؤتمر الاقتصادي السنوي الاول

المنعقد من ٤ الى ٧ ايار سنة ١٩٥٥

مطبعة صادر - بيروت

الجمهورية اللبنانية

وزارة التصميم العام

المؤتمر الاقتصادي السنوي الاول

المنعقد من ٤ الى ٧ ايار سنة ١٩٥٥

مطبعة صادر - بيروت

(Annex A)
HC415
.25
.M872
1955
(RECAP)

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY DUPL

المؤتمر الاقتصادي السنوي الاول

المنعقد من ٤ – ٧ ايار سنة ١٩٥٥

نصت المادة ٢٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ٢ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ على ما يلي :

« يدعو وزير التصميم العام الجمعيات والمؤسسات العلمية والهيئات الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية والنقابات لعقد مؤتمر اقتصادي سنوي لبحث المشاكل التي تواجه الاقتصاد اللبناني وينتخب المؤتمر لجنة استشارية دائمة للاتصال بالمجلس بغية اطلاعه على وجهة نظر الهيئات الممثلة في المؤتمر بكل ما يتعلق بالمسائل التي يدرسها» .

وبناء على هذه المادة دعا وزير التصميم العام الهيئات الاقتصادية اللبنانية لعقد المؤتمر الاقتصادي الاول .

وفي الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الاربعاء الواقع في ٤ ايار سنة ١٩٥٥ ، انعقد المؤتمر برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وزير التصميم العام ، وبحضور معالي وزير الاقتصاد الوطني السيد رشيد كرامي ومعالي الوزير السابق السيد جورج حكيم .

فافتتح دولة الرئيس المؤتمر بكلمة ترحيبية اظهر فيها الآمال المعلقة على هذا المؤتمر ، ثم دعا مندوبي الهيئات الاقتصادية اللبنانية لانتخاب نائب الرئيس واللجان ، ثم متابعة الاعمال طبقا للبرنامج الموضوع . فتقدم السيد جورج شويري باقتراح يرمي الى ترشيح رئيس غرفة التجارة والصناعة السيد عبد الرحمن السحمراني لنيابة الرئاسة فقوبل اقتراحه بالموافقة الاجماعية .

وعلى اثر انسحاب دولة الرئيس ، وقف السيد سحمراني فتكلم شاكرا اعضاء المؤتمر على ثقتهم وتابع ادارة الاعمال .

وبناء على التسجيل الذي سبق انعقاد المؤتمر ، وتبعا لرغبة الاعضاء واختصاصهم اعلن تأليف اللجان . ولما كان المؤتمر منعقدا خلال شهر رمضان المبارك ، ونسبة لارتباط

المندوبين المشتركين باعمالهم الخاصة ، تقرر ان تعقد اجتماعات اللجان بعد ظهر كل يوم ابتداء من الساعة الثالثة والاستغناء عن اجتماعات قبل الظهر ، خلافا لما جاء في البرنامج الموضوع ، وانفرط عقد المجتمعين على ان يعقد اول اجتماعات اللجان لانتخاب الرؤساء والمقررين ومتابعة الاعمال في مكاتب وزارة التصميم العام .

وفي الساعة الثالثة من مساء يوم الافتتاح عقدت كل لجنة اجتماعها الاول وانتخبت لها رئيسا ومقررا .

وانصرفت كل لجنة لدرس التقارير والدروس الموضوعة بين يديها وهي الدروس التي كانت وزارة التصميم العام قد طلبت من مختلف الهيئات الاقتصادية في البلاد اعدادها بناء على توصية اللجنة التحضيرية للمؤتمر، فكانت الاجتماعات تستمر حتى ساعة متأخرة من المساء ، الى ان وضعت كل من اللجان تقريرها المتضمن اقتراحاتها وتوصياتها .

وفي الساعة السادسة من مساء يوم الجمعة الواقع في ٦ ايار أنعقدت لجنة التنسيق المؤلفة من رؤساء اللجان ومقرريها بالاضافة الى اعضاء مجلس التصميم والانماء فنظرت في جميع التقارير ونسقتها اعدادا لجلسة الختام .

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت الواقع في ٧ ايار سنة ١٩٥٥ عاد المؤتمر الى الانعقاد في جلسته الختامية في قاعة الاونسكو برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وزير التصميم العام وبحضور معالي وزير المالية ، وبعد ان وافق المؤتمر بالاجماع على التقارير والتوصيات المرفوعة اليه تقرر ان تؤلف اللجنة الاستشارية الدائمة للاتصال بمجلس التصميم والانماء من المندوبين الذين تعينهم الهيئات الاقتصادية المشتركة فتبلغ الوزارة عن اسمائهم فيما بعد .

ثم وقف دولة الرئيس فألقى كلمة اختتم فيها المؤتمر الاقتصادي السنوي الاول .

بيان الجمعيات والمؤسسات العلمية والهيئات الاقتصادية التي دعيت للاشتراك في المؤتمر الاقتصادي السنوي الاول

× ١ ـ جمعية الصناعيين اللبنانيين ـ بيروت
٢ ـ المديرية العامة للجمارك ـ بيروت
× ٣ ـ الجمعية التعاونية الزراعية ـ العبادية
× ٤ ـ اتحاد المزارعين في لبنان ـ بيروت
٥ ـ الاكاديمية اللبنانية ـ بيروت
× ٦ ـ لجنة البورصة ـ بيروت
٧ ـ جمعية الاقتصاد السياسي ـ بيروت
٨ ـ الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية ـ بيروت
× ٩ ـ مفوضية السياحة والاصطياف ـ بيروت
١٠ ـ الجامعة اللبنانية ـ بيروت
١١ ـ اللجنة التنفيذية للحرير ـ بيروت
١٢ ـ نقابة الاطباء ـ بيروت
× ١٣ ـ نقابة اصحاب الفنادق ـ بيروت
× ١٤ ـ نقابة الكرمة ـ زحلة
× ١٥ ـ المعهد الصناعي ـ بيروت
× ١٦ ـ نقابة المهندسين ـ بيروت
× ١٧ ـ مجلس الزراعي الاعلى وزارة الزراعة ـ بيروت
× ١٨ ـ جمعية مصدري الاثمار الحمضية ـ طرابلس
× ١٩ ـ جمعية قرطبا الزراعية ـ قرطبا
× ٢٠ ـ الجامعة الافرنسية ـ بيروت
× ٢١ ـ الجامعة الامريكية ـ بيروت
× ٢٢ ـ غرفة التجارة والصناعة ـ بيروت
× ٢٣ ـ جمعية التجار ـ بيروت

× ٢٤ ـ غرفة التجارة والصناعة ـ طرابلس
× ٢٥ ـ غرفة التجارة والصناعة ـ صيدا
× ٢٦ ـ غرفة التجارة والصناعة ـ زحلة
٢٧ ـ اتحاد نقابات العمال بواسطة وزارة الشؤون الاجتماعية ـ بيروت
× ٢٨ ـ جمعية تنشيط السياحة والاصطياف ـ بيروت
× ٢٩ ـ اصدقاء الشجرة ـ بيروت
× ٣٠ ـ النقابة الزراعية ـ صيدا
× ٣١ ـ جمعية ملاكي الجنائن ـ طرابلس
٣٢ ـ الغرفة الدولية للملاحة ـ بيروت
× ٣٣ ـ جمعية التجار ـ طرابلس
× ٣٤ ـ نقابة مزارعي الدخان ـ النبطية
٣٥ ـ وزارة الاقتصاد الوطني ـ بيروت
٣٦ ـ مؤسسة الاصدار بواسطة وزارة المالية ـ بيروت
× ٣٧ ـ شركة مرفأ بيروت بواسطة المديرية العامة لمراقبة الشركات ـ بيروت
× ٣٨ ـ نقابة مهندسي لبنان الشمالي ـ طرابلس
× ٣٩ ـ نقابة مهندسي الاشغال العامة ـ بيروت

○○○

× ـ تدل على الهيئات الاقتصادية التي اشتركت في المؤتمر .

كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء

وزير التصميم العام في افتتاح المؤتمر السنوي الاول

حضرات السادة الكرام ،

انه لما يفعم قلبي سرورا واغتباطا ان اقف بينكم مرحبا بحضراتكم باسم الحكومة اللبنانية وباسم وزارة التصميم العام ، ومجلس التصميم والانماء بمناسبة انعقاد مؤتمرنا الاقتصادي الذي نقيمه في لبنان لاول مرة عملا بالمادة العشرين من المرسوم الاشتراعي رقم اثنين الذي بموجبه انشئت وزارة التصميم العام .

ومما يثلج الصدر ويبعث الامل لهو مبادرة حضراتكم والهيئات الكريمة التي تمثلونها الى الاشتراك بهذا المؤتمر الميمون تلبية لداعي الغيرة الوطنية والوعي الاجتماعي واقبالكم هذا الاقبال الحميد للسهر على المصلحة العامة بامعان الفكر وبالتذاكر في احوال البلاد الاقتصادية وباستعراض الاقتصاد اللبناني بما يتطوي عليه من امكانيات شائقة ومن صعوبات قد تعترض سير البلاد في موكب التقدم الاقتصادي .

لا شك ان الحياة الاقتصادية في اي بلد من بلدان العالم المتمدن ترتكز بحكم المنطق اولا على ما وهبتها الطبيعة من موارد الثروة . ولا شك ايضا بأن العنصر الانساني هو الركن الثاني للحياة الاقتصادية وعناصرها لاستخدامها لتحقيق الغايات والاهداف الانسانية . غير ان هذه الهبة لما يجعل العنصر الانساني اعظم مكانة واشد خطورة في حياة الامم من موارد الثروة مهما كانت عليه من السخاء . وعلى الرغم من ذلك كله — مهما كان نصيب بلد من البلدان من موارد الثروة الطبيعية ومهما بلغ اهله من درجات الذكاء والنبوغ ونشطوا في قل الاستنباط العلمي والاجتماعي يتوقف الى درجة كبيرة على التعاون بين فئات الشعب المختلفة وبينها وبين الحكومة .

فاني لهذا وطيد الامل بأن مؤتمرنا اليوم واجتماعنا لتبادل الرأي والتذاكر في شؤوننا الاقتصادية العامة ستكون فاتحة عهد جديد في حقل مثل هذا التعاون .

ان هذا البلد الجميل يزخر بالامكانيات والمجالات الاقتصادية الواسعة ، فعلينا ان

نستثمرها الى اقصى حد ممكن . كما انه يجابه مشاكل اقتصادية طارئة يجب علينا ان نذللها . وها ان الحكومة قد انشأت وزارة للتصميم العـــام تضم مجلسا من الخبراء الاقتصاديين لكي يدرس امكانيات البلاد الاقتصادية ويضع تصميما عاما لاستثمارهـــا على أفضل وجه ، وان يقدم اقتراحاته وملاحظاته بشأن المشاكل الاقتصادية الطارئة . ولم يفت الحكومة حاجة المجلس الى خبرة ومعاونة ارباب العمل . وها نحن نجتمع الان لهذه الغاية .

واني امل ان يتحقق الغرض من هذا المؤتمر وان تستهدفوا في جميع ابحاثكم المصلحة العامة فحسب ، واني اعدكم بأن وزارة التصميم ستعير ارائكم وتوصياتكم كل الاهتمام والانتباه ، وبانها ستقوم بكل ما بوسعها لتنسيق الجهـود فـي سبيـل الازدهار الاقتصادي والرخاء العام .

بيروت في ٤ ايار سنة ١٩٥٥

وزير التصميم العام
الامضاء : سامي الصلح

كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء

وزير التصميم العام في اختتام المؤتمر السنوي الاول

حضرات السادة الكرام ،

نجتمع اليوم ايها السادة لاختتام مؤتمرنا الاقتصادي الاول في لبنان ، وها انا اقف بأسم الحكومة اللبنانية وبأسم وزارة التصميم العام ومجلس التصميم والانماء ، فأحييكم مرة اخرى • اني احييكم من قرارة نفسي لما ابديتموه من روح النشاط والجدية خلال اجتماعاتكم ومناقشاتكم • واحيي فيكم ما سجلتموه من روح طيبة في التعاون والعمل المنسجم في سعيكم لتفهم احوال الاقتصاد اللبناني بجميع ملابساته وظروفه ، واكتشاف الامكانيات الاقتصادية المتوفرة فيه ، ومعالجة المشكلات التي تعترض سيره ، وتقديم المقترحات بشأن تحقيق تلك الامكانيات وتنميتها وتذليل الصعوبات وتمهيد السبل امام البلاد نحو التقدم الاقتصادي المنشود •

انه لمن دواعي سروري ان اقف لاهنىء اعضاء هذا المؤتمر الكرام على النجاح الكبير الذي تكلل به مؤتمرنا الاول،ولكي اعلن مبلغ اغتباطي وفخري خاصة بما توصلنا اليه من نتائج عملية ، وما انبثق عن مؤتمرنا من مقررات وتوصيات، اذا توفر لها المقدار الكافي من العمل الجدي والحزم والمثابرة واقترن تنفيذها بمثل التعاون والانسجام اللذين تحلت بهما اعمال مؤتمرنا ، تسنى لها ان تحقق لهذه البلاد العزيزة ما هي خليقة به من مستوى الحياة والبحبوحة والرفاهية ، وان تحقق آمالها بأبنائها العاملين امثالهم ، والهيئات الاهلية الكريمة التي اوفدتكم للاشتراك في هذا المؤتمر الميمون •

وانني اود ان اهني الاعضاء الكرام الذين انتخبتهم الهيئات الكريمة المشتركة في هذا المؤتمر لتمثيلها في اللجنة الاستشارية الدائمة التي ستكون على اتصال مستمر مع وزارة التصميم العام للتشاور والتعاون معها على تثبيت ما وضعتموه من أسس السياسة الاقتصادية الصحيحة ، وعلى المضي بأعمال المؤتمر الاقتصادي الاول وتحقيق اهدافه •

كما انه يسرني ان اغتنم هذه الفرصة لاؤكد لكم بأن حكومتي على استعداد تام للقيام بكل ما في استطاعتها لتعزيز التعاون بينكم وبين وزارة التصميم العام وتحقيق ما يمكن تحقيقه من التوصيات والاهداف التي انبثقت عن مؤتمرنا الاول ، وهي الى ذلك على استعداد للعمل لكل ما من شأنه ان يمهد لرفع مستوى الحياة العام ويمهد لعهد جديد مبارك في حقل الانشاء والعمران في لبنان.

بيروت في ١٩٥٥/٥/٧

وزير التصميم العام
الامضاء : سامي الصلح

بيان أسماء رؤساء ومقرري واعضاء اللجان

لجنة التجارة والخدمات

الرئيس : انيس نجا

المقرر : اميل يزبك

الاعضاء : نجيب المنلا ، جمال قرحاني ، عفيف سلمان ، سليمان نوفل ، جورج ريس ، عبد الوهاب الرفاعي ، الياس امين، اسكندر المطران ، احمد صيداني ، برنار تيان ، طلحة اليافي ، البير بدر عبدالله الخوري .

لجنة الصناعة

الرئيس : عبدالله عدرة .

المقرر : صلاح هبري

الاعضاء : نعمة جعجع ، عفيف سلمان ، منير عطيه ، جورج نجار ، جورج شميعة جورج خطار ، عبدالله نور الله ، امين الحافظ ، ادمون طحيني ، جورج حلو .

لجنة المالية

الرئيس : فيليب تامر

المقرر : برهان دجاني

الاعضاء : جورج عاقوري ، انيس ياسين ، جورج يونان ، الياس غناجة ، صائب الجارودي ، نجيب منلا ، وجيه ابو ظهر ، ادوار نون ، بول خلاط

لجنة الزراعة

الرئيس سعيد حماده

المقرر : يوسف غندور المعلوف

الاعضاء : انطوان الهراوى ، جميل دياب ، جان زيادة ، فوزي فتا ل، ممدوح نملي ، جان دبانة ، ميشال ثابت ، مصطفى نحولى ، احمد الرواس ، عصام عاشور ، صلاح عطيه ، علي الزعتري ، اميل قرطاس ، الحج علي بزري ، اسكندر المطران .

لجنة التجهيز الاقتصادي والاشغال العامة

الرئيس : ادوار نون

المقرر : عفيف سلمان

الاعضاء : جورج ابي راشد ، اشرف كبارة ، فوزي زريق ، اميل يارد ، منير عطيه ، شريف الانصاري ، فيليب تامر ، شارل تيان .

توصيات المؤتمر الاقتصادي السنوي

٤ ـ ٧ ايار سنة ١٩٥٥

---

١ ـ المعلومات والاحصاآت ،

لما كان توفر المعلومات الصحيحة عنصرا اساسيا لوضع البرامج الانمائية المخططة ، ولمساعدة المجهود الفردي على بناء اعماله على اسس صحيحة يوصي المؤتمر بما يلي :

أ ـ انشاء مصلحة للاحصاء العام لدى وزارة التصميم ـ باقرب وقت ممكن يرأسها اخصائي له خبرة واسعة في هذا الحقل ، يكون من اعمالها احصاء موارد البلاد الزراعية والحيوانية والطبيعية ومختلف امكانات لبنان الاقتصادية .

ب ـ فيما يتعلق بالزراعة تكلف هذه المصلحة ايضا بجمع الاحصاآت عن الملكيات الزراعية ، وتوزيعها وصنف حيازتها وكيفية استغلالها والعمال المشتغلين في الزراعة ووسائل الري المستعملة ومساحات الاراضي المزروعة بمختلف الحبوب والخضر والفواكه الخ ...

ج ـ تجهيز قسم الاحصاء في وزارة الزراعة باخصائي في احصاء الانتاج الزراعي والحيواني وتزويده بكل ما يلزمه من الموظفين والآلات .

د ـ تجهيز دائرة الاقتصاد في وزارة الزراعة باخصائي في احصاء كلفة الانتاج الزراعي والحيواني .

هـ ـ دراسة امكانيات البلاد الصناعية وتوجيه ارباب الصناعة الى الصناعات الجديدة التي يؤمل لها النجاح .

و ـ اعادة تنظيم احصاآت التجارة الخارجية لتصبح صالحة للتحليل الاقتصادي ولوضع اسس صحيحة للسياسة التجارية الخارجية .

زـ دراسة جميع العناصر التي تدخل في كلفة الانتاج الوطني للعمل على تخفيض كلفة هذا الانتاج .

٢ ـ التجهيز الاقتصادي العام ،

(١) التجهيز الكهربائي ،

يوصي المؤتمر بوضع برنامج للتجهيز الكهربائي يقوم على الاسس التالية :

أ ـ تقدير تطور مقطوعية الكهرباء في البلاد .

ب ـ وضع جدول بامكانات البلاد المائيه لتوليد الكهرباء .

ج ـ وضع برنامج اضافي لتجهيز الكهرباء بواسطة الحرارية للتمكن من تلبية العجز في الاستهلاك على مدار السنة .

د ـ انشاء شبكة ارتباط عامة لربط جميع معامل التوليد .

هـ ـ وضع برنامج عام للتجهيز تخضع له جميع المنشأت الكهربائية الجديدة .

و ـ عدم اللجوء في المستقبل الى اتخاذ الاجراآت السريعة لتلافي انقطاع التيار الكهربائي كما جرى في السابق .

ز ـ انشاء شبكات للتوزيع على نفقة الدولة لتموين جميع القرى اللبنانية حتى الصغير منها والنائية .

ح ـ استلام حصة الحكومة العينية من البترول الخام واستخدامها لتوليد الكهرباء.

ط ـ تخفيض اسعار الكهرباء بتطبيق تعرفات مختلفة في مختلف ساعات النهار ، على اساس التعرفة المثلثة ، اي تعرفة عليا في ساعات الدورة ، وتعرفة متوسطة في النهار ، وتعرفة دنيا في الليل .

(٢) انماء الطرق ،

لما كانت الطرق ذات اهمية قصوى للبلاد ، لانماء الزراعة والسياحة والصناعة، يوصي المؤتمر بما يلي :

أ ـ وضع منهاج عام لاشغال الطرقات يتضمن تحسين شبكة الطرقات الحالية وتمديدها لمختلف المناطق اللبنانية والقرى والمراكز الزراعية . (ويقدر ان

مبلغ مئة وعشرين مليون ليرة ، يضاف اليها الملحوظ في الميزانية العادية على مدى خمس سنوات ، تكفي لتحقيق هذا المنهاج) .

ب ـ تغيير الطريقة المتبعة حاليا في توزيع مخصصات الطرق ، وذلك بجعل انشاء الطرق مبنيا على اساس حاجات النقل بدلا من النفوذ .

ج ـ ان يزاد عدد الموظفين الفنيين والاداريين ليتناسب مع اهمية الاشغال ، عن طريق التعاقد مع عدد من المهندسين والفنيين ، ولاجل تأمين مواصلة العمل الفني في الادارة ان يعين سنويا عدد من المهندسين اللامعين المتخرجين حديثا من المدارس المعترف بها .

د ـ الاسراع بوضع برنامج لدرس موضوع الطرقات في لبنان على اساس المنهاج المقترح .

هـ ـ اكمال الطرق السياحية التي تصل المناطق الاصطيافية بعضها ببعض دون الاضطرار للنزول الى العاصمة .

و ـ توسيع شبكة الطرق الدولية ، وشق نفق من وادي حمانا الى البقاع،والسعي لتحقيق الطريق العربي الدولي .

(٣) انماء الموانيء اللبنانية ،

فيما يتعلق بانماء الموانيء يوصي المؤتمر بما يلي :

أ ـ الاسراع بتوسيع مرفأ بيروت واستكمال منشآته وتجهيزاته ، ليتمكن من استيعاب الزيادة المطردة في البضائع المطلوبة للاقطار المجاورة بسبب سياسة التعمير والانشاء ولكي يحتفظ بمركزه الاول .

ب ـ الاسراع بتنفيذ مرفأ طرابلس وتعزيز المنطقة الحرة فيه .

ج ـ توسيع واصلاح مرفأ صيدا لكي يصبح صالحا لتصدير منتوجات لبنان الجنوبي .

د ـ تخفيف الرسوم المطبقة في مرفأ بيروت للخزن والجزوات ، ويحسم ايام

العطل من مهلة الاعفاء الممنوحة للتجار ، كما يوصي باعادة النظر بالتعريفات الحالية على ضوء المصلحة العامة . (١)

(٤) التجهيز البترولي وانماء استعماله

يوصي المؤتمر بالعمل على زيادة الاستفادة من البترول ، سواء كمادة للوقود او مادة اولية للصناعات ، وذلك على الاسس التالية :

أ ـ زيادة كمية المازوت للاستهلاك المحلي وذلك بتطوير طرق الانتاج الفنية في المصافي .

ب ـ تحسين الانواع البترولية المنتجة حاليا .

ج ـ زيادة عدد الانواع البترولية التي تحتاجها البلاد وخصوصا غاز الوقود ، بنزين ، الاستخلاص والاسفلت .

د ـ تخفيض اكلاف الوقود بتوحيد اسعار النفط الاساسية ومشتقاته في البلاد العربية ، التي يمر النفط عبرها .

هـ ـ نقل النفط من طرابلس والزهراني الى بيروت بواسطة انابيب توفيرا لمصاريف النقل والعمل على تخفيض المصاريف والعمولات والارباح التي تتقاضاها شركات التوزيع .

و ـ توفير كمية من الغاز لانشاء مصنع للاسمدة الازوتية تكون طاقته ١٥ ـ ٢٠ الف طن آزوت في السنة .

ز ـ انشاء مصنع لحامض الكبريت تكون طاقته ١٠٠ الف طن في السنة لاستعمال المنتوج في صنع سلفات الامونياك والسوبر فوسفات .

ح ـ انشاء مصنع للسوبر فوسفات تكون طاقته ٥٠ الف طن في السنة .

---

(١) ورد اعتراض من مندوبي شركة مرفأ بيروت السيدين برنار تيان والياس امين على هذا البند يمكن العودة اليه في نهاية هذا التقرير .

٣ ـ الانماء الزراعي ،

لما كانت المشكلة الاساسية في الاقتصاد اللبناني هي ضغط السكان المتزايد على موارده الطبيعية القليلة ، وكانت الزراعة من اهم الحقول التي تساعد على استيعاب هذا التزايد وكان المزارعون بأشد الحاجة الى مساعدة الحكومة وتوجيهها بالنظر لجهل السواد الاعظم منهم لطرق الانتاج والتصريف ، فأن المؤتمر يوصي بتبني الوسائل التالية في سبيل الانماء الزراعي .

(١) زيادة الاستفادة من الارض والمياه :

أ ـ تحقيق المشاريع المدروسة للري والتحريج .

ب ـ الاسراع بوضع تصميم زراعي شامل يتضمن برامج انمائية تنفذ على مراحل وتتناول الاستغلال الاكمل والافعل لموارد الارض والمياه وايكال هذه البرامج الى ادارات وهيئات لها الكفآت اللازمة .

ج ـ مساعدة الحكومة للمزارعين في استخراج المياه الجوفية من اراضيهم عن طريق آلات تقتنيها الحكومة لهذه الغاية .

(٢) تدريب المزارعين على الاساليب الفنية :

أ ـ تقوية مصلحة الارشاد الزراعي في وزارة الزراعة وتعميم مراكز الارشاد والاكثار من اصدار النشرات التدريبية .

ب ـ تعميم محطات وحقول التجارب الزراعية واحداث مختبر مركزي مع فروع له في مختلف المناطق ، يقوم بتحليل التربة ودراسة الحشرات والامراض وطرق مكافحتها .

(٣) مكافحة اعراض النشىء الجديد من اولاد المزارعين عن تعاطي الزراعة :

أ ـ ادخال التعليم الزراعي العلمي في المدارس الابتدائية الرسمية في القرى الى جانب التعليم الاساسي في السنين الثلاث الاخيرة وتجهيزها بقطع ارض للتمرين على الزراعة .

ب ـ احداث مدرسة خاصة لتدريب معلمي مدارس القرى على اساليب تعليم

الزراعة العملية .

ج ـ زيادة عدد المدارس الزراعية على المستوى الثانوي .

(٤) مكافحة الحشرات والامراض النباتية والحيوانية :

أ ـ افهام المزارعين فوائد مكافحة الحشرات والامراض الزراعية والحيوانية بشتى الطرق .

ب ـ اخضاع فرق الري الخاصة الى رخصة تعطى بناء على توفر شروط معينة .

ج ـ فرض المكافحة الاجبارية للافات الفتاكة على كل المزارعين ، على ان تقوم وزارة الزراعة بهذه المكافحة في اراضي المتخلفين وعلى نفقتهم .

(٥) تحسين اعمال تطهير وتصنيف وتعبئة الثمار المعدة للتصدير وتنظيم هذا التصدير :

أ ـ تدريب العمال على القطف والنقل الفني من قبل مراكز الارشاد الزراعي .

ب ـ احداث مراكز للتطهير والتصنيف والتعبئة في مناطق الثمار الرئيسية تكون قادرة على سد الحاجة .

ج ـ احداث مجلس يستهدف خدمة للمزارعين دون جناء اي ربح ويمثل فيه المصدرون والمزارعون والحكومة ويقوم بالاعمال الآتية :

ـ مراقبة التطهير والتصنيف والتعبئة .

ـ الدعاية للثمار اللبنانية في الاسواق الخارجية .

ـ عقد صفقات البيع للخارج وتوزيع الكميات المتفق على بيعها بين المصدرين المعترف بهم من قبل المجلس، على ان يكون حق التعاقد محصورا به دون سواه. ويحق لكل مزارع ينتج حدا ادنى من المحصول ان ينتمي الى احدى كتل التصدير المعترف بهم .

ـ الاتفاق مع شركات البواخر لضمان شحن الكميات المتفق على بيعها .

(٦) ازالة المزاحمة الضارة الناجمة عن دخول المحاصيل الزراعية غير اللبنانية في اوقات المواسم اللبنانية :

أ ـ منع استيراد المحاصيل الزراعية من الخارج اثناء المواسم اللبنانية اي استعمال ما يعرف بالروزنامة الزراعية ، والتعويض على الزراعات اللبنانية المتضررة في حالة عدم امكان تطبيق هذا التدبير .

(٧) تشجيع الحركة التعاونية :

أ ـ تعديل قانون جمعيات التعاون ، لكي يتناول جميع اوجه النشاط التعاوني على ضوء القوانين الحديثة .

ب ـ تقوية دائرة التعاون الزراعي لدى وزارة الزراعة اداريا وفنيا وماديا .

(٨) توجيه الزراعة توجيها اقتصاديا :

ان تقوم الحكومة باطلاع المزارعين على كميات الانتاج الوطني من مختلف المحاصيل آنيا وما ينتظر ان تكون في المستقبل ، وعلى حركة اسعارها في الاسواق الداخلية والخارجية وما يرقب ان تكون في المستقبل وان تهدي المزارعين الى افضل الزراعات والاصناف من الجهة الاقتصادية .

(٩) تنشيط تصدير منتوجات الكرمة ومنع مزاحمة العرق الوطني المغشوش والمشروبات الاجنبية :

أ ـ ادخال منتوجات الكرمة على اختلاف انواعها في لائحة المنتوجات المرغوب في تصديرها عند عقد الاتفاقات التجارية .

ب ـ منع الغش في صنع العرق باتخاذ التدابير الآتية :

ـ فصل تقطير العنب عن تقطير خلافه من المواد القابلة التحويل الى كحول .

ـ عدم الجمع بين تجارة الكحول وتجارة العرق في تجارة الجملة .

ـ فرض ادخال المواد الاولية التي لا تصلح الا لصناعة الكحول رأسا الى معامل الكحول .

ـ التشديد في تطبيق القوانين المتعلقة بالمراقبة وبتلوين الكحول الصناعية .

ج ـ زيادة الرسوم الجمركية على المشروبات الروحية المستوردة .

(١٠) تنشيط تصدير زيت الزيتون وازالة المزاحمة الضارة التي يجابهها من

الزيوت النباتية والحموض الدسمة ومنع الغش في بيع مزيج زيت القطن وغيره مع زيت الزيتون كزيت نقي :

أ ـ ان تزاد الرسوم الجمركية على جميع الزيوت الصالحة للطعام .

ب ـ ان يفرض رسم جمركي بمقدار ١٥ قرشا على الاقل عن كل كيلو من الزيوت والادهان والحموض الدسمة المعدة لصناعة الصابون .

ج ـ ان تعدل الاتفاقيتان التجاريتان مع سوريا والاردن بحيث ينقل زيت الزيتون من لائحة المواد الزراعية الى لائحة المواد الصناعية .

د ـ ان يفرض على مستوردي بذر القطن ان يصدروا بالمقابل كمية من زيت الزيتون او زيت بذر القطن معادلة لكمية الزيت التي يمكن استخراجها من كمية البذور المستوردة او ان يمنح مصدروا زيت الزيتون مساعدات نقدية حسب الكميات التي يصدرونها .

هـ ـ ان يمنع باقصى الشدة مزج زيت بذر القطن وخلافه من الزيوت النباتية والمعدنية بزيت الزيتون وبيعه كزيت زيتون نقي والتشديد بتطبيق القانون المتعلق بفرض العلامات الفارقة .

و ـ ان تعفى حقول الزيتون من ضريبة الاراضي الجديدة .

(١١) تشجيع زراعة القمح واحداث مستودعات فنية لخزنه :

أ ـ توسيع صلاحيات مكتب القمح وسن قانون خاص له يجعله مستقلا ويضمن انماء وتشجيع هذه الزراعة وتموين البلاد .

ب ـ احداث خزانات فنية للقمح كافية لسد الحاجة .

(١٢) تشجيع زراعة التبغ والتنباك وتصدير محاصيلهما :

أ ـ اشراك ممثلين عن المزارعين في اللجنة الدائمة للتسعير .

ب ـ الغاء التسعيرة الحاضرة واستبدالها بتسعيرة جديدة تبنى على اساس نوع التبغ وصنفه وجودته دون اعتبار المنطقة الزراعية .

ج ـ تصنيف الاراضي اللبنانية الصالحة لزراعة التبغ والتنباك وتطبيق القرار رقم ١٦ الصادر في سنة ١٩٥٤ .

د ـ فرض زراعة انواع التبغ الملائمة لمختلف انواع التربة والاقليم من قبل مهندسي ادارة الحصر .

هـ ـ تنظيم مكافحة الامراض والحشرات من قبل شركة الحصر بحيث تكون وافية، وفي الوقت المناسب .

و ـ احداث دائرة فنية لدى شركة الحصر تقوم بارشاد المزارعين الى زراعة التبغ وقطفه وتجفيفه وتعبئته .

ز ـ ادخال الدخان في عداد الاصناف المرغوب في تصديرها عند عقد الاتفاقات التجارية .

(١٣) تشجيع تأليف غرف زراعية تمثل المزارعين لدى السلطات وترعى مصالحهم:

سن قانون يسمح بتأسيس غرف زراعية مستقلة عن الغرف الاخرى ويحدد صلاحيتها وواجباتها .

(١٤) اصلاح القرى في المناطق الزراعية :

أ ـ تجهيز جميع القرى اللبنانية بمياه صالحة للشرب والري ايضا .

ب ـ تعميم شبكة الطرق بحيث تربط جميع القرى بالطرقات الرئيسية .

ج ـ ايجاد موارد لبلديات القرى تمكنها من القيام بتحسين حالة الطرقات الداخلية وانارتها ومد المجاري والقيام بما يلزم من الخدمات الصحية والاجتماعية .

د ـ تعميم المستوصفات الحكومية ورفع مستوى خدماتها .

هـ ـ تنمية وتنشيط الحرف القروية عن طريق التعليم والتدريب المهني وتوفير القوى الكهربائية والتسليف بفوائد معقولة والمساعدة في تصريف الانتاج .

و ـ تشجيع تربية المواشي والدواجن .

ز ـ الحد من المركزية الادارية واعطاء صلاحيات واسعة للمحافظين والقائممقامين

(١٥) انشاء سوق صالحة للخضر في اطراف مدينة بيروت :

نقل سوق الخضر من وسط البلد الى مكان يسهل الوصول اليه من مختلف المناطق ومن المدينة ، ويسمح بانشاء محلات واسعة لتجار الخضار وتجار المواد والادوات الزراعية ويسمح للجمعيات التعاونية بانشاء محلات لها للبيع التعاوني ويسمح بانشاء كاراجات رحبة للكميونات ومركز حكومي لمراقبة الحاصلات ونقلها وبيعها .

٤ ـ الانماء الصناعي ،

يوصي المؤتمر بتبني المبادىء التالية في سبيل الانماء الصناعي :

أ ـ انشاء وزارة للصناعة تضم اليها مصلحة التعدين والطاقة والمحروقات ومصلحة المعارض ومصلحة المقاييس للانتاج وتصفيته .

ب ـ توسيع التعليم والتدريب الصناعي وارسال بعثات علمية صناعية للتخصص في الخارج .

ج ـ تشجيع وانماء وتوسيع الصناعات الريفية واليدوية ذات الطابع المحلي والقومي بانشاء فرق تدريب متنقلة ومدارس مهنية في كل منطقة .

د ـ منع استيراد آلالات المستعملة منعا باتا .

هـ ـ بالنسبة للدور الرئيسي الذي تمثله اليد العاملة في كلفة الانتاج الوطني يوصي المؤتمر بتعديل قانون العمل بحيث يوفق بين مصلحة اصحاب الصناعات وبين العمال ويتفق مع مصلحة الاقتصاد الوطني .

و ـ وذلك كله علاوة على مختلف التوصيات الاخرى الواردة في هذه القرارات والتي من شأنها ان تساعد الانماء الصناعي .

٥ ـ انماء التجارة الخارجية ،

فيما يتعلق بسياسة لبنان في التجارة الخارجية يوصي المؤتمر بما يلي :

أ ـ ايجاد حل حاسم للعلاقات الاقتصادية مع سوريا بعد التشاور مع الهيئات الاقتصادية ينهي هذه المفاوضات الطويلة التي لم تسفر حتى الان عن نتيجة

مرضية بالرغم من ان المفاوضات تقوم على اساس الوحدة الاقتصادية الطبيعية بين البلدين المتجاورين ، والى ان يتم ذلك اكمال المفاوضات لتنظيم تجارة الترانزيت بين لبنان والاردن وسوريا والعراق على اساس ان تطلق الحرية للتجار في اختيار وسائط النقل ، وان يسمح لهذه الوسائط باجتياز الحدود بكامل حمولتها .

ب ـ متابعة السعي لدى الدول العربية وفي اوساط الجامعة العربية لتحقيق مشروع الاتحاد الاقتصادي العربي الذي قدمه لبنان الى مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال العرب والعمل بجميع الوسائل لتوثيق علاقات لبنان الاقتصادية للبلاد العربية وتنظيمها والاخذ بعين الاعتبار مقررات مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .

ج ـ المثابرة على الخطة التي تتبعها الحكومة اللبنانية في عقد المعاهدات التجارية التي تستهدف اعطاء المنتجات اللبنانية في اسواق التصدير الخارجية نفس الفرص التي تحصل عليها بضائع البلدان الاخرى ، وتنفيذ القرار القاضي بعقد معاهدات تجارية متكافئة مع جميع البلاد التي يشتري لبنان انتاجها وفرض التعرفة القصوى على منتجات البلاد التي ترفض معاملة الانتاج اللبنانية معاملة الدولة الاكثر رعاية .

د ـ التوسع الى ابعد حد ممكن في تطبيق نظام الادخال الموقت على المواد الاولية الداخلة في تركيب مصنوعات يراد تصديرها .

هـ ـ اقامة معرض دولي دوري في بيروت .

و ـ ايجاد سوق حرفي المطار الدولي تعرض فيه بشكل خاص نماذج من الانتاج الحرفي اللبناني ذي الطابع الوطني ، واقامة اسواق موسمية للصناعات الريفية ولبعض الصناعات والانتاج الزراعي في مختلف المناطق ، والاشتراك في المعارض الدولية .

ز ـ حمل جميع شركات التسفير على تموين طائراتها بمواد غذائية مشتراة من السوق اللبنانية .

٦ ـ انماء السياحة والاصطياف ،

لما كانت السياحة من الموارد المهمة للدخل الوطني في لبنان ، يوصي المؤتمر بانمائها وتوسيع طاقتها على الاسس التالية :

أ ـ توفير الامكانيات اللازمة لتوسيع الدعاية في الخارج عن طريق تعيين ملحقين سياحيين في المفوضيات والقنصليات ، يعينهم وزير الاقتصاد بوصفه الوزير المشرف على مفوضية السياحة ، هذا اذا لم يتوفر المال الكافي لانشاء مكاتب سياحية في الخارج كما هي الحال مع سائر الدول السياحية .

ب ـ ان المؤتمر اذ يقدر الفائدة الكبرى العائدة للاقتصاد اللبناني من جراء الغاء سمات السفر لرعايا الدول العربية ، فهو يوصي باتخاذ الاجراء عينه مع سائر الدول التي تقابله بالمثل على غرار ما هو جار بين مجموعة كبيرة من الدول الغربية ، واذا تعذر ذلك لاعتبارات خاصة فهو يوصي على الاقل بتسهيل معاملات السمة وتخفيض رسومها او الغاء هذه الرسوم .

ج ـ وجوب درس حالة فنادق الجبل الموسمية التي تعمل بمعدل وسطي يتراوح بين ستين وتسعين يوما ووضع مشروع يؤمن توجيه بعض فئات الزائرين شطرها في الشتاء كي تتمكن من تمديد مدة عملها وبالتالي من تحسين مستواها .

د ـ الرغبة الى وزارة التربية الوطنية بدرس تنظيم فترة الدراسة السنوية في عموم المدارس الرسمية والخاصة بتقصير العطل التي تتخلل السنة الدراسية وذلك بغية تأجيل افتتاح المدارس الى ما بعد نصف تشرين الاول كي لا تضطر العائلات الى بتر موسم الاصطياف كما يجري حاليا .

هـ ـ الرغبة الى وزارة الداخلية بدرس امكانات تعديل قانون البلديات الحالي في مناطق الاصطياف بغية وضع مشروع انشاء بلدية موحدة لكل منطقة ذات مصالح منسجمة بدلا من تجزئة المنطقة الى وحدات بلدية صغيرة كما هي الحالة اليوم وذلك نظرا لتطور العمران واتصال الحدود بعضها ببعض اذ لم تعد البلديات الصغيرة صالحة ماليا او فنيا للقيام بالمشاريع التي تعود بالخير على مجموعها .

و ـ الرغبة الى وزارة الاشغال العامة ان تعنى باكمال الطرق السياحية التي تصل المناطق الاصطيافية بعضها ببعض دون الاضطرار للتحول على العاصمة .

ز ـ الرغبة الى وزارة الداخلية ان تعنى بمراقبة حركة البناء في قرى الاصطياف ومنع كل ما لا يتلائم مع التجميل العام وطبيعة كل منطقة .

ح ـ الرغبة الى وزارة الاشغال العامة ان تعمل بسرعة على تأمين المياه والكهرباء في مناطق الاصطياف لما لهذه المنافع العامة من تأثير بالغ فى تطوير العمران والسياحة والاصطياف .

ط ـ الرغبة الى وزارة الصحة والاسعاف العام في بذل عناية خاصة بالنظافة والصحة العامة ومراقبة كل ما من شأنه انزال الضرر في السكان وبالاخص المصطافين كمراقبة المسالخ واللحوم والمآكل .

ي ـ الرغبة الى الحكومة ان تعير مواسم الاشتاء ومناطق الاشتاء عناية خاصة لا سيما في ما يتعلق بالفنادق التي يجب ان تكون مستوفية لجميع اسباب الراحة وبالطرقات ووسائل النقل المنظم وبالاخص لان هذا النشاط الاشتائي قد اخذ في التزايد في السنوات الاخيرة .

ك ـ الرغبة الملحة الى بلدية العاصمة لتسمية الشوارع او ترقيمها وترقيم جميع المنازل باسرع وقت ممكن وذلك تسهيلا لتنقلات السواح والاهلين .

ل ـ الرغبة الى بلدية العاصمة لفرض لباس موحد على الحمالين ومساحي الاحذية وبائعي الجرائد لرفع مستوى هذه الفئة في اعين الناس .

م ـ الرغبة الى بلدية العاصمة في تشجيع انشاء الحدائق في المدينة وانماء الازهار في المنازل وعلى الشرفات بالمباريات وشتى الطرق الاخرى ، ولاجل تحقيق ذلك ان تسعى لتأمين الماء اللازم لهذا المشروع باخراج الماء الجوفي في المدينة .

ن ـ التمني على وزارة الاشغال العامة لوضع آلات التكسيمتر على سيارات السياحة والزام السائقين بالتقيد بها .

س ـ اضافة مراكز جديدة الى لائحة الاماكن الاثرية التي يدعى السواح لزيارتها وتسهيل ذلك كمغارة جعيتا ومعهد ادونيس في افقا .

ع ـ اقامة دورات توجيهية ومسابقات لافراد الهيئة العاملة في خدمة الصناعة الفندقية لتعزيز المستوى الخلقي والمهني .

٧ ـ اصلاح المالية العامة ،

يوصي المؤتمر الحكومة بما يلي :

١ ـ بشأن سياسة الموازنة :

أ ـ اتباع سياسة جديدة في وضع الميزانية تقوم على أساس استخدامها بشكل ايجابي في سبيل تأمين الاستقرار الاقتصادي ، وانماء موارد البلاد وتأمين العمل للمواطنين اللبنانيين وتقديم الخدمات الضرورية للسكان وتحقيق العدالة الاجتماعية .

٢ ـ بشأن السياسة الضرائبية :

أ ـ ان تكون الضرائب المباشرة معتدلة والضرائب غير المباشرة متفاوتة بحيث تكون منخفضة على سلع الاستهلاك الشعبي ومرتفعة على سلع الترف .

ب ـ استبدال ضريبة الدخل الحالية بضريبة شخصية شاملة موحدة ، على مجموع الدخل المنحصل من جميع الموارد بما في ذلك المورد الزراعي ، بعد ان يستفيد هذا المجموع من اسقاط اساسي بموجب طبيعة ذلك المورد ، فتفرض على هذا المجموع ضريبة بوضع نسبة مئوية عادية ، فاذا تجاوز حدا معينا خضعت المبالغ الزائدة الى نسب مئوية تصاعدية اضافية .

ج ـ زيادة مبالغ الاسقاط للاعباء العائلية في ضريبة الدخل عما هو الآن وحسم الاحسان القانوني والتبرعات من الارباح الصافية وزيادة المهلة المسموح ضمنها تقديم تصاريح الدخل .

د ـ جعل ضريبة الدخل على الشركات المساهمة بنسبة ثابتة على ان يعتبر ما تدفعه الشركة على الارباح الموزعة كدفع على حساب المساهمين يحسم ما يصيب كل منهم من ضريبة الدخل المستحقة عليه عند ادائها .

هـ ـ تعديل ضريبة الارث بزيادة الاسقاط الاساسي واعفاء الورثة المباشرين من كل ضريبة .

و ـ الى ان يصار الى تنفيذ التوصية الواردة بالفقرة ـ ب ـ يطالب المؤتمر باقرار قانون ضريبة الدخل الزراعي الصادر في شهر اذار سنة ١٩٥١ باقرب وقت ممكـــن .

ز ـ وضع جميع الانظمة الضرائبية ضمن نظام موحد للضريبة .

ح ـ انشاء محاكم مختصة للفصل بالمنازعات الضرائبية .

ط ـ درس مشروع لاعفاء المؤسسات الصناعية من دفع الضرائب عـــلى جزء من ارباحها يتناسب مع قيمة ما تصدره بالنسبة الى مجموع انتاجها .

٣ ـ بشأن شركات البترول :

يوصي المؤتمر الحكومة بان تصر لدى مفاوضة شركات البترول على حق البلاد التي يمر بها البترول في الحصول على نصف الارباح الناتجـــة عن الوفـــر الحاصل من مروره .

٤ ـ بشأن القروض :

أ ـ يوصي المؤتمر الحكومة بان تعمل على تهيئة الاسباب لطرح القروض الداخلية على شرط ان تخصص حصيلات هذه القروض للمشاريع الانمائية .

ب ـ يوصي المؤتمر الحكومة بان لا تعمد الى تمويل المشروعات الانمائية عن طريق القروض الخارجية قبل ان تستنفذ جميع الطاقة المالية اللبنانية من المقيمين والمغتربين .

٥ ـ بشأن ميزانية مستقلة للانماء :

يوصي المؤتمر الحكومة بوضع ميزانية مستقلة للانماء تتكون مواردها من كامل وفورات الميزانية العادية ومن الاموال التي ادخلت مؤخرا في صندوق التجهيز الانمائي ومن حصيلة القروض الداخلية والخارجية ، وان تضع لهذه الميزانية المبادىء والقواعد الملائمة بحيث يمكن أن توضع لاكثر من سنة واحدة . وأن تدور مخصصاتها من سنة لاخرى بدون عوائق ادارية او تشريعية وبحيث تبسط الاجراءات الادارية المتعلقة بها .

كما يوصي المؤتمر بان يعطى مجلس الانماء والتصميم حقا في الاشراف على هذه الميزانية .

٨ ـ التنظيم النقدي والمصرفي وتنظيم السوق المالية ،

لما كانت السياسة النقدية والمصرفية اداة مهمة للدولة في التوجيه الاقتصادي العام ، ولما كانت المصارف والاسواق المالية ذات اهمية جوهرية في التوجيه الاقتصادي الفردي ، يوصي المؤتمر الحكومة بما يلي :

١ ـ بشأن التنظيم النقدي والمصرفي :

أ ـ ايجاد تشريع مصرفي يهدف الى زيادة الثقة في المصارف ويمكن السلطات المختصة من توجيه السياسة النقدية وسياسة التسليف ، على أن يعالج هذا التشريع الامور التالية : تعريف المصارف وتحديد مجالات عملها واجبارها على تقديم معلومات دورية عن عملياتها الى الدوائر الحكومية المختصة .

ب ـ انشاء مجلس اعلى للاشراف على سياسة النقد والتسليف وانشاء مصرف مركزي .

ج ـ تشجيع شركات التأمين وتشجيع استثمار اموال هذه الشركات في لبنان سواء باصدار السندات الحكومية الملائمة او بتشجيع السوق المالية وتداول الاسهم الخاصة ، او اذا أقتضى الامر بسن قانون ينص على ضرورة توظيف نسبة معقولة من الاموال التي تجمعها هذه الشركات .

د ـ ايجاد نظام للتوفير البريدي .

هـ ـ ايجاد وتشجيع جمعيات التسليف التعاونية .

و ـ الاستفادة من الصناديق المؤسسة للاغراض الاجتماعية في السبل الانمائية .

٢ ـ بشأن تشجيع الشركات وتنظيم السوق المالية :

لما كان قانون الشركات اللبناني لا يساير الحاجة الى نمو الشركات يوصي المؤتمر بتعديله على الاسس التالية :

أ ـ تبسيط الاجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات المغفلة بحيث يتوجب على الجهة المختصة الترخيص بتأسيس الشركة ضمن مهلة محددة بعد احالة الطلب الى مجلس شورى الدولة وافتائه بانه موافق للاصول .

ب ـ تخفيض الحد الادنى من رأس المال المدفوع للشركات المغفلة الى ٢٥ الف ليرة والحد الادنى لثمن السهم الى ١٥ ليرة .

ج ـ اعطاء مهلة كافية من الوقت للاكتتاب باسهم الشركة الزائدة عن الحد الادنى لرأس المال المدفوع حتى بعد اكتمال تأسيسها .

د ـ سن قانون يبيح تأسيس « الشركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة» على ان تبسط الاجراءات المتعلقة بتأسيسها الى اقصى حد ممكن وبجعل الحد الادنى لرأسمالها ١٠،٠٠٠ ليرة .

هـ ـ انشاء جهاز لتسهيل تأليف الشركات ومراقبة اعمالها .

و ـ تأليف لجنة من الخبراء الاقتصاديين والماليين ورجال القانون لوضع تشريع للبورصة يشجع توظيف الاموال في اسهم الشركات بما يتلائم مع الحاجات الحالية والتقدم الاقتصادي .

٩ ـ التصميم الانمائي ،

يوصي المؤتمر الحكومة بالتعجيل بوضع تصميم عام للاقتصاد اللبناني على ضوء المقترحات التي اقرها المؤتمر ، وتولج وزارة التصميم بتنفيذ المشاريع التي تقرها السلطات المختصة، ما خلا تلك التي تكلف بتنفيذها الوزارات الاخرى، ولاجل ذلك تجهيز وزارة التصميم بالملاك الفني والادارة اللازم .

الاعتراض

المقدم من قبل مندوبي شركة مرفأ بيروت على مقررات لجنة التجارة والخدمات التابعة للمؤتمر الاقتصادي السنوي الاول

نحن الموقعان ادناه برنار تيان والياس امين مندوبا شركة مرفأ بيروت

نعترض بكل شدة على النقطتين التاليتين من مقررات لجنة التجارة والخدمات في الفقرة العائدة لمرفأ بيروت . كما نطلب من لجنة التنسيق حذفهما من جدول التوصيات والمقررات العام وذلك للاسباب الاتية :

النقطة الاولى :

قضية تخفيض رسوم الخزن والجزوات وحسم ايام العطل من مهلة الاعفاء الممنوحة للتجار نعترض على هذه التوصية للسببين التاليين :

١ ـ انه لتناقض فاضح تقع فيه لجنة التجارة والخدمات لتصنيتها على هذه التوصية اذ كيف نوفق بين طلبها في الفقرة الاولى التي تشدد فيها بضرورة الاسراع في توسيع مرفأ بيروت وهذه الفقرة التي تطالب بتخفيض رسوم الشركة هذه الرسوم التي وضعت لا لتكون مورد غنى للشركة بل لتؤمن لها ربحا معقولا يمكنها من تسيير اعمال المرفأ وصيانته وادخال بعض التحسينات عليه . فاذا كانت الرسوم الحالية تكاد بشق النفس ان تجعل المرفأ يعيش عيشة جد عادية فكيف اذا خفضناها الى ما هو ادنى مما عليه الان وطالبنا مع الشركة ان تقوم بالتوسيع والتحديث والاحتفاظ بالمركز الاول المرفائي في الشرق لمرفأ بيروت الا يكون طلبنا ضربا من المستحيل التام وعملنا وسيلة للقضاء على مرفأ بيروت وازدهاره هذا المرفأ الذي هو عصب تجارة الترانزيت واقتصاد لبنان .

٢ ـ ان تعرفات المرفأ وضعت بموافقة الحكومة اللبنانية الجليلة وبعد مناقشات استمرت اشهرا طويلة اظهرت خلالها شركة المرفأ كل تساهل وقبلت بكل غبن سيلحق بها من تخفيض اغلبية رسومها كي تسمح للتجارة بالنمو والازدهار

وقد عرضت هذه التعرفات على الهيئات التجارية والاقتصادية .

وهذه التعرفات ظهرت مؤخرا في الشهر الماضي بعد ان اشبعت درسا وتمحيصا ولبيان تساهل الشركة نورد لكم مثلا . ان البضائع القادمة بالترانزيت الى الاقطار المجاورة كانت بمعدل ٢٨٢٠٠٠ طن في العام الماضي دفع رسوم على ١١٠٠٠٠ طن منها فقط والباقي سحب دون اي رسم تخزين وهذا راجع الى مهلة الاعفاء البالغة ١٨ يوما في المنطقة الحرة وهي مهلة على ما نظن لا يحتاج بيان مرونتها وفائدتها للتجارة الى دليل ونشير اخيرا الى انه يجب التمييز بين تعرفة شركة مرفأ بيروت العادلة وتعرفات باقي الهيئات العاملة كي لا نقع في ضلال مبين الا وهو ان ننظر الى شركة مرفأ بيروت كما لو كانت وحدها الهيأة المسيطرة على كافة مقدرات المرفأ بينما الامر بالعكس تماما .

النقطة الثانية :

تحديد الرسوم على اساس صك الامتياز

نحتج على هذه النقطة ونجيب عليها :

١ – ان الرسوم الحالية لاقل بكثير من تلك التي كانت يجب وضعها حسب صك الامتياز اذ ان اساس تعرفات صك الامتياز هو الذهب والشركة لم تراع تمام المراعاة هذا الاساس خدمة منها للاقتصاد اللبناني لا غير .

٢ – ان قضية الرسوم على اساس صك الامتياز وكيفية وضعها ليسا من صلاحية لجنة التجارة والخدمات بل من صلاحية الدولة مانحة الامتياز ولها وحدها يعود الحق النظر بنقطة قانونية كهذه وفيما اذا كانت الشركة تتقيد بصك الامتياز ام لا . ويكفي ان نعرف ان الدولة على تعرفات شركة المرفأ لنعلم ن الشركة تقيدت بصك الامتياز من هذه الناحية .

لذلك يحتج المندوبان على النقطتين المبينتين اعلاه ويطلبان تسجيل هذا الاحتجاج

مندوبا شركة مرفأ بيروت

برنار تيان الياس امين

ملاحظة : لطفا راجع بيان المرافىء والترانزيت (حيث وردت النقطتان المناقشتان في هذا الاعتراض).

0510--

Wert
Bookbinding
Grantville, PA
JAN-JUNE 2000
"We're Quality Bound"

Princeton University Library
32101 082691088